

مقالات

إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

توفيق عبد الصادق

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويدي / جامعة
محمد الخامس

16 مارس 2022





إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

مقدمة

مرة أخرى كشف الوضع السياسي المتحرك في السودان والمفتوح باتجاه مزيد من التآزيم، وابتعاد الأطراف الفاعلة عن إيجاد حلول مقبولة، عن عمق الأسباب والعوامل المعرقلة لعملية التحول نحو الديمقراطية بالمنطقة العربية، وضبابية العلاقة بين مكونات المجتمعات عندما يتعلق الأمر ببنية الدولة وتشكيل السلطة الجديدة، وخاصة لإشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين باستحضار نماذج أخرى لذات الإشكالية، كما هو الحال كمثال في تجربة مصر منذ سنة 2011 والجزائر في العام 2019¹

ارتباك الوضع ودخول تجربة السودان في مسارات عاصفة، زادت عاصفاً مستجدات تقديم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لاستقالته في الثاني من يناير 2022، وتجدد التدخلات الأمنية العنيفة مؤخراً بحق المحتجين ضد حكم العسكريين، وذلك حتى بعد الاتفاق السياسي الجديد الذي جرى بين الجيش ممثلاً بقائده عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء المقال عبد الله حمدوك يوم 21 نونبر 2021، والذي ينص في تفاصيله على حوالي أربعة عشر بنداً، أبرزها (التأكيد على المدخل الدستوري للانتقال من خلال التثبيت بالوثيقة الدستورية لسنة 2019 وتعديلاتها اللاحقة- تشكيل حكومة كفاءات برئاسة حمدوك- الإسراع في استكمال تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي وإطلاق حوار وطني موسع).

ويسعى موضوع الورقة إلى البحث في تجربة السودان الاحتجاجية وفي مشروع بناء الدولة المدنية والديمقراطية، كتجربة انطلقت محطتها الأولى منذ التظاهرات الشعبية يوم 19 دجنبر 2018 في مدينة عطبرة بالشمال (تبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي 310 كلم)²، وعزل الرئيس عمر حسن البشير من قبل المجلس العسكري يوم 11 أبريل 2019، بعد أن حكم البلاد على مدى ثلاثين عاماً. لتتوالى باقي محطاتها وفصولها بإعلان تعيين مجلس عسكري انتقالي، ومن ثم الاتفاق على تشكيل مجلس للسيادة كسلطة انتقالية بشراكة بين المدنيين والعسكريين في 17 يوليوز لمدة تسعة وثلاثين شهراً يلحقها تنظيم انتخابات ديمقراطية³، قبل أن ينقلب قادة الجيش على المكون المدني ويتم الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بتاريخ 25 أكتوبر من عام 2021، وما أعقبها من اضطرابات وارتباك للمشهد السياسي وللأفاق المحتملة للتجربة السودانية في تحقيق انتقال ديمقراطي.

وتتجلى أهداف الورقة البحثية من الناحية الأولى، في الكشف وتقديم تفسيرات لتجربة السودان، باعتبارها حالة ضمن ما أصبح يطلق عليه بحالات ونماذج "الموجة الثانية من الربيع العربي". ومن الناحية الثانية، تأتي لتبرز أهمية تحليل ودراسة التطورات المتسارعة هذه الأيام في البلاد، وهي التي أرهقتها عقود طويلة من الصراعات

¹ - عسكرة السياسة وتجديد السلطوية حالة حقوق الانسان في العالم العربي، سلسلة قضايا الإصلاح عدد 38، منشورات مركز القاهرة لحقوق الانسان، تونس، 2018.

² - Improving Prospects for a Peaceful Transition in Sudan, Crisis Group Africa Briefing N°143, Nairobi /Brussels, 14 January 2019.

³ - كورث ديبوف، هل الانتفاضة السودانية ثورة؟، ترجمة عمرو خيري، دراسة صادرة عن مجلة "رواق عربي" الالكترونية، 05 فبراير 2020، تاريخ الاطلاع 18 نونبر 2021. <https://bit.ly/3slytI>



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

المناطقية والقبلية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وسجل تاريخها حقب وفترات حافلة بحكم النظم العسكرية ومخططاتهم الانقلابية المتكررة ضد الحكومات المدنية كان أبرزها في سنوات (1958-1969-1989). الورقة تحاول الإجابة عن سؤال بحثي أساسي، لماذا لم تستطع مكونات السلطة الانتقالية من إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي وكيف استطاع العسكر الهيمنة على السلطة من جديد؟ وهي تنطلق من فرضية تقول، بأن فرص الفشل والنجاح لأي حركة احتجاجية أو ثورة تنشأ التغيير باتجاه الحكم الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون، مرتبطة داخل أغلب البلدان العربية ومنها تجربة السودان، بحجم ذلك التحدي الذي لايزال يواجهه دولة ما بعد الاستقلال، والمتمثل في قدرتها على التعبير سياسياً عن إرادة الافراد والمجموعات المستظلة تحت سلطتها ونفوذها، وبما يخدم الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. أو كما يسميه البعض بتحدي غياب الوعي التاريخي بدولة الحق والقانون.⁴

³ - كمال عبد اللطيف، الجدل الدستوري في الراهن العربي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 16، (2011)، ص 08.



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

ما بعد إزاحة عمر البشير: ثورة التنظيمات المدنية في ظل قيادة الجيش

تحليلنا للتجربة السياسية الانتقالية في السودان ما بعد إزاحة عمر البشير واتفاق قادة التنظيمات المدنية (تجمع المهنيين-قوى الحرية والتغيير)⁵، مع بعض مكونات وعناصر داخل الجيش والأجهزة الأمنية بقيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه في مجلس السيادة محمد حمدان دقلو الملقب "يحميدي" على وضع وثيقة دستورية وسلك مسار للتوافق والاشترك في السلطة،⁶ سيركز على العناصر أو الشروط التي ساهمت في نجاحه المؤقت، وهو ما أدى إلى تشكيل مجلس للسيادة يضم في عضويته عناصر من الجيش وأعضاء آخرين من الساسة المدنيين، كما مكن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك من قيادة الحكومة، قبل أن تنقلب الصورة وتذهب الأحداث في اتجاه فرض الجيش لأحكامه الانقلابية والاقصائية في 25 أكتوبر 2021 على الشركاء وبهم من جديد على الفضاء السياسي ومستقبل التطورات في البلاد.⁷

وقد تميزت الحركة الاحتجاجية في السودان منذ انطلاقها في دجنبر سنة 2018، بقيادتها وتنظيمها من قبل اطارات مدنية وسياسية مناهضة لحكم عمر البشير، وهذا ما جعلها تختلف عن موجات الاحتجاج العربية الأخرى، والتي وإن كانت في أغلبها ذات سمات وخصائص مشابهة من حيث قوة الشارع وانخراط فئات ومجموعات مختلفة من المجتمع بدون خلفية سياسية وايدولوجية محددة،⁸ إلا أنها كانت تفتقر إلى التنظيم والقيادة عكس حالة السودان، والتي شهدت تأطير كل من تجمع المهنيين وتشكيل جبهة من القوى المعارضة سميت بقوى الحرية والتغيير، مما ساهم بقوة في توجيه الشارع والمجموعات الغاضبة والساخطة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي المتحكم في البلاد منذ انقلاب،⁹ 1989 وأهلها للقيام بمفاوضات من أجل المشاركة في

⁵- تجمع المهنيين السودانيين. كان يعرف من قبل باسم اتحاد المهنيين السودانيين. وخلال العام 2013 تغير اسمه ليصبح تجمع المهنيين السودانيين، عبر تنسيق مشترك بين كل من لجنة المعلمين وشبكة الصحفيين ونقابة أطباء السودان الشرعية ورابطة المحامين الديمقراطيين، للمزيد أنظر: محمد عجاتي وآخرون، تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات-أي تحديات وأفاق مستقبلية، ورقة بحثية منشورة من طرف مبادرة الإصلاح العربي، 09 نوفمبر 2021، تاريخ الاطلاع 18 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3EaOatW>

-قوى إعلان الحرية والتغيير، هي مجموعة من المكونات السياسية السودانية، تضم كل من تجمع المهنيين السودانيين، قوى نداء السودان هذه الأخيرة والتي تشكلت سنة 2014 كانت تضم طيف واسع من الأحزاب والحركات (حزب الأمة، الجبهة الثورية المكونة من الفصائل المسلحة، قوى أحزاب الاجماع الوطني: الحزب الشيوعي السوداني- حزب المؤتمر السوداني- حزبا البعث والناصرين...) تأسست قوى الحرية والتغيير في كانون الثاني/يناير 2019. <https://bbc.in/3enpWm1>

⁶-حسن مكي محمد أحمد، نذر ثورة الجياع ويوميات الاحتجاجات التي أطاحت بحكومة الإنقاذ، مجلة الدراسات الدولية، العدد الأول، ديسمبر 2020، مجلة دورية متخصصة تصدر عن مركز الدراسات الدولية، الخرطوم، السودان. ص 40-41.

⁷-حمدي عبد الرحمن، سيطرة أم صفقة مستقبل الانتقال السياسي في السودان بعد إجراءات "البرهان"، منشورات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 28 أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع 11 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3EaRvcM>

⁸-عزوز غربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية-دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد الأول سنة 2020، صص 653-673.

⁹-Sharan Grewal, Why Sudan Succeeded Where Algeria Failed, Journal of Democracy, Volume 32, Number 4, October 2021, pp. 102-114.



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

السلطة وتمثيل فئات واسعة من الشعب السوداني في المرحلة الانتقالية، والممتدة من تاريخ الاتفاق في أبريل 2019 وحتى تاريخ 25 أكتوبر 2021.

كما أن قوة الشارع السوداني وحرص المعارضة المدنية والسياسية على إسقاط حكم البشير رغم حملات القمع التي تعرض إليها المتظاهرين من قبل قوات أمنية وعسكرية موالية لنظام الحكم أو متحالفة معه، ساهمت بشكل كبير في حدوث تصدعات من داخل بنية الجيش وباقي الأجهزة الأمنية والاستخبارية،¹⁰ والتي كانت تعاني من سطوة وفساد مجموعات زبائنية مرتبطة بدائرة الرئيس وشركائه من حزب المؤتمر الوطني وبعض النخب المجتمعية والقبلية.¹¹

إن عدم قدرة نظام حكم البشير على محاصرة الاحتجاجات وزخم المطالب الشعبية لم يكن فقط نتيجة التصدع الداخلي وانحياز مكونات وعناصر من داخل الجيش للشارع أو اختيارها عدم مواجهته، بل نتيجة لنهاج عناصر القوة الأخرى، خاصة بعد الانهيار الاقتصادي وتردي الوضع المعيشي لجزء كبير من الشعب السوداني، على خلفية تراجع موارد الميزانية العمومية من مداخيل بيع النفط والتأثير الكبير لانفصال جنوب السودان وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية، وما خلفته عقود من الفساد وتكاليف الحروب والنزاعات الأهلية في عدة مناطق وجهات من أقاليم السودان.¹²

هذه العوامل والعناصر بالنتيجة عجلت بعزل الرئيس ومحاصرة حلفائه في السلطة، غير أنها بالمقابل وفرت فرصة مواتية للجيش لاسترجاع قوته ووفرت له غطاء من الشرعية سواء في الداخل أو الخارج، لكي يواصل تدخله في الحياة السياسية ويتحكم في مخرجات الوضع الانتقالي. الأمر الذي حجب من تحقيق مطالب الحركة الاحتجاجية والثورية، المنادية بالحكم الديمقراطي والمدني، وجعلها في وضعية متأرجحة بين حدود المأمول والممكن أثناء مرحلة المفاوضات وتوقيع اتفاق الشراكة بينها وبين الجيش، والذي سيتضح من بعد أنه لا زال يتوفر على مساحة أكبر للتحرك وحافظ على مقومات التحكم والهيمنة على السلطة.¹³

مرحلة ما بعد 25 أكتوبر وحتى حدود اتفاق 25 نونبر: أي مستقبل لمسار الانتقال

بقدر حجم التفاؤل الذي خص به البعض تجربة السودانين بالتخلص من حكم الرئيس البشير، ونجاحهم في تحقيق مكاسب ولو مؤقتة تهم المشاركة السياسية في السلطة وحرية التعبير والحركة، إلى جانب الانخراط في مسار للمصالحة ونهج توجهات سلمية مع مختلف المناطق والحركات المتمردة. فإن آخرين وبالقدر ذاته أبدوا

¹⁰- يزيد الصايغ، خريطة طريق نحو الحكم المدني في السودان في حالة تراجع الانقلابيون العسكريون، ورقة منشورة بمركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 10 نونبر 2021، تاريخ الاطلاع 16 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3mfEzMi>

¹¹- مقال عن حميدتي وميليشيا الجنجويد ودارفور بعنوان "الرجل القوي للنظام السوداني بعد انقلاب 25 أكتوبر"، صحيفة لوموند الفرنسية، نشر بجريدة القدس العربي، 22 دجنبر 2021، تاريخ الزيارة 2021/12/29. <https://bit.ly/34vvXuY>

¹²- أحمد قنديل، هل تنجح حكومة عبد الله حمدوك الثانية في تحقيق الاستقرار والتنمية في السودان؟، مقال بحثي من منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 09 مارس 2021. <https://bit.ly/3nMs3EL>

¹³- عباس محمد صالح عباس، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول في السودان، ورقة تحليلية صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 15 نونبر 2021. تاريخ الإطلاع 10 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3myU1DF>



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

شكوكاً حول مسار ومآلات تجربة السودان، ذلك أن الأشكال الرئيسي المستخلص من دروس وخبرات تجارب الشعوب والمجتمعات التي كانت تترجح تحت نير الاستبداد والتخلف والفساد، هو ذلك المرتبط بمدى توفر البلد على مقومات وشروط انجاز الانتقال الديمقراطي من عدمها، إضافة لقدرته على تجاوز مطبات ومصاعب المرحلة السياسية الانتقالية، والتي تكون السلاح والجرح القادر على الفتك بأي تجربة فتية في تداول السلطة بشكل سلمي وبناء دولة القانون والمؤسسات.¹⁴

في هذا الإطار يجب فهم التطورات السياسية التي دخلت فيها السودان بعد خطوة الجيش وقيادته بالانقلاب على مخرجات اتفاق الشراكة يوم 25 أكتوبر 2021، وإعلان رئيس المجلس السيادي الفريق عبد الفتاح البرهان تعليق مواد وبنود في الوثيقة الدستورية مع إقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك واعتقال وزراء آخرين في الحكومة -تم إطلاق سراحهم لاحقاً مع عودة عبد الله حمدوك لرئاسة الحكومة نتيجة اتفاق سياسي مع الجيش يوم 21 نونبر 2021-،¹⁵ بعد أن أتهم الشركاء المدنيين في تجاهل دعوات تصحيح مسار الشراكة والبناء، والخروج بالبلاد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، وبأنهم يتعمدون إقصاء مخالفهم من باقي مكونات وتنظيمات المجتمع الغير مشاركة في السلطة. فيما نفى عبد الله حمدوك وأعضاء في حكومته هذه الاتهامات رافضاً لانقلاب الشريك العسكري، بتشيده على أن خطوة المؤسسة العسكرية أعطت مؤشرات غير جيدة للخارج، لا سيما أمام الجهود الكبيرة للحكومة في تجاوز تداعيات العقوبات الاقتصادية وتمكنها من استعادة جزء من ثقة المجتمع الدولي في السودان ومؤسساته.¹⁶

النظر للتجربة السودانية في الانتقال نحو البناء الديمقراطي، لا يعني غياب الحذر المنهجي وتجاوزنا للشروط الموضوعية في عملية اسقاط التصورات والتفسيرات النظرية وبناء معايير السياسة المقارنة،¹⁷ ذلك أن الحديث عن نجاح الديمقراطية كما قال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter مجرد لغو، إذا لم ينسب هذا النجاح إلى أزمته وأمكنة وأوضاع أي نموذج ديمقراطي.¹⁸ وبالتالي يجب أخذ الاعتبار للاختلافات وللخصائص الانفرادية بين التجارب المختلفة، بما لهما من المعطيات المجتمعية والسياسية المحلية وكذا الشروط الخارجية المتحكمة في تشكلهما وتحركهما.

¹⁴-Norey Oumaron, Les facteurs déterminants pour la réussite d'une Transition Démocratique, Publication de Faculté des sciences économique et juridique, Université Abdou Moumouni de Niamey, Burkina-Faso, 2013.

¹⁵- السودان: الافراج عن بعض السياسيين الموقوفين منذ الانقلاب، مونت كارلو الدولية/ فرنس 24 بالعربية، 22 نونبر 2021. <https://bit.ly/3E9TSfu>

¹⁶- السودان: حمدوك يشترط الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإعادة الوضع لما قبل الانقلاب لبدء أي حوار، فرنس 24 بالعربية، 2021/11/03. <https://bit.ly/3skuGAY>

¹⁷- أسامة صالح، الديمقراطية في الدول النامية: دراسة تفسيرية مقارنة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة-المجلد عشرون، العدد الأول، يناير 2019.

¹⁸- جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة أولى 2011.



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

إذن وبمعزل عن حالة السيولة في تصريحات ومواقف الأطراف السياسية، نعتقد أن هناك عوامل ومعطيات كانت حاسمة في تعثر مسار الانتقال السياسي هذه أهمها:

أولاً: حالة الانقسام في جسم المكون المدني

قوة التنظيمات والحركات السياسية المدنية السودانية المعارضة لحكم البشير، والتي قلنا بأنها لعبت دوراً كبيراً في قيادة الشارع المحتج، بدأت تتآكل خلال الفترة الانتقالية وأثناء دخولها في علاقة الشراكة السياسية مع المكون العسكري، هذا المعطى اتضح تأثيره على تماسك الجبهة المدنية منذ الأيام الأولى لرحيل البشير، عندما رفض مجموعة من التيارات والأحزاب الانسحاب من الشارع وبقاء المؤسسة العسكرية في السلطة، لأنها تعتبر مكانها ووظيفتها يجب أن تكون خارج العملية السياسية ومعيارية الحكم المدني والديمقراطي.¹⁹

ومن الطبيعي أن يزداد هذا الشرخ وتتسع حالة الانقسام في جسم المكون المدني في خضم ممارسة السلطة ومجابهة تعقيدات الوضع السياسي ومتطلبات قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أمام حجم الإنتظارات الكبيرة من طرف الجماهير الواسعة من الشعب السوداني، المتطلعة لتحسين أوضاعها المعيشية السيئة بعد عقود طويلة من الحرمان والأزمات والصراعات الإقليمية، إذ ستشهد هذه المرحلة انقسامات وصراعات من داخل قوى الحرية والتغيير، أدت إلى انسحاب أحزاب ومجموعات سياسية من هذا الإئتلاف، كما برزت أصوات معارضة لتوجهات حكومة عبد الله حمدوك من داخل تجمع المهنيين وقوى الحرية والتغيير، إلى جانب شبكة من الحركات واللجان الشعبية الفاقدة للثقة في نوايا الجيش وقوى الأمن وحلفائهم من فلول نظام البشير.²⁰

ثانياً: هيمنة المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة

البرهان ومن خلاله المؤسسة العسكرية وكما هي عادة الجيوش في أغلب دول المنطقة العربية المهيمنة على المجال السياسي العام والمحتكرة لوظائف الدولة، حرص في سياق تبريراته للتدخل وفرض تصوراتها للحكم وتحديد مربعات الفعل السياسي المدني للعب بورقة ضرورة بقاء الدولة وبضمان الأمن والاستقرار والمصلحة العليا، وبأن الإجراءات المتخذة من طرف الجيش كانت بالتشاور مع باقي المؤسسات الأمنية وبعض الحلفاء من الحركات المسلحة والتنظيمات السياسية المساندة والرافضة لتوجهات الحكومة وسلوك أطرافها وبعض حلفائها في الداخل، عندما شدد على الالتزام باتفاق جوبا للسلام مع الحركات المسلحة والمتمردة، وتقديم وعود بإجراء انتخابات عامة في نهاية المسيرة الانتقالية.²¹

¹⁹- أحمد أمل، كيف كشفت استقالة حمدوك عن مشكلات الانتقال الهيكلية في السودان، مقال بحثي من منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 06 يناير 2022. <https://bit.ly/3nfhjyY>

²⁰- سفيان فيليب ناكورا وسارة كريت، النضالات الاجتماعية-السياسية في السودان والجزائر معرضة للخطر في خضم أزمة كوفيد 19، دراسة منشورة في مجلة "رواق عربي" الإلكترونية، 21 ديسمبر 2021، تاريخ الاطلاع 14/12/2021. <https://bit.ly/3mElKmr>

²¹- انهاء الشراكة: السودان يتأرجح بين الانهيار أو الاتفاق مجدداً، ورقة تقدير موقف صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، 03 نونبر 2021، تاريخ الاطلاع 12 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3sin0ze>



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

حالة السودان وفي خضم المسار المتعثر للانتقال نحو الحكم المدني، تعطي نموذجاً لعلاقة الجيوش بالمنطقة العربية بالسياسة، وكما جاء في أطروحة كتاب عزمي بشارة (الجيش والسياسة 2017)، لا تكمن المعضلة في أدوار الجيوش في بناء الدول وبناء تماسكها وهذا ما حدث في أغلب الدول النامية والمستقلة حديثاً، ولأنه لا يوجد جدار بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما. لكن المعضلة تحدث لما تستمر الجيوش في الحكم من دون أن تنجز عملية بناء الدولة، حيث تتحول إلى قوة قمعية تدافع عن الأنظمة القائمة وعن سلطتها وامتيازاتها، وغالباً ما تسعى إلى فرض الوحدة من الأعلى أو من خارج المكونات الاجتماعية.²²

ثالثاً: أزمة التنمية كعامل مربك للمرحلة

تتفق أغلب الدراسات والأبحاث المفككة لمسارات ومنعرجات البناء الديمقراطي وقضايا التنمية أن خط الإصلاح السياسي دائماً ما تحكمه علاقة جدلية بخطر التغيير الاقتصادي والاجتماعي عنونها التأثير والتأثر، أي لا يمكن تتقدم في مستويات البناء الدستوري والقانوني لتنظيم الانتخابات وبناء مؤسسات دولة الحريات والحقوق دون أن تقدم مقومات وشروط العيش الكريم لأفراد وطبقات المجتمع من شغل وصحة وتعليم والعكس صحيح. هذه العلاقة تزداد تعقيداً وتكون مربكة في المراحل التاريخية الانتقالية، خاصة أمام الهوة الشاسعة بين حاجيات ومتطلبات الناس وقدرات وامكانيات السلطة الجديدة وقادة الثورات والتغيير.²³

وهكذا وجدت حكومة عبد الله حمدوك نفسها تواجه وضعاً اقتصادياً واجتماعياً عنوانه الكساد والفقر، فمخلفات عقود من الفساد والأزمات المتراكمة دفعت بالسودان نحو الانهيار، ولم تكن لعديد المجهودات المالية التي قامت بها حكومته على صعيد جلب المساعدات الدولية خلال مدة اشتغالها والتي قاربت السنتين من إحداث القفزة المطلوبة.²⁴ وهذا ما عكسته مختلف الأرقام المرتبطة بالتنمية لسنة 2020، نورد هنا ما جاء به تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث صنفت السودان من فئة الدول الضعيفة التنمية وكانت في الرتبة 170 بمؤشر نقط بلغ 0.510 من أصل 189 دولة شملها التقرير (متوسط الدخل الفردي السنوي 3829 دولار، نسبة الفقر المتعدد الأبعاد 52.3 بالمئة، درجة غياب المساواة 0,333، جودة التعليم بمعدل 0,345).²⁵

مآلات الوضع في السودان وأي سيناريوهات

بالنظر لحالة الجمود والتأزيم التي كرسها الانقلاب العسكري في إيجاد مخرجات توافقية بين الأطراف السياسية السودانية، نرى بأن الوضع في السودان سيتجه مستقبلاً وفق إثنين من السيناريوهات على الأقل خلال الأمد القريب والمتوسط.

²²- عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، طبعة أولى، أبريل 2017.

²³- إيهاب محارمة، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وأفاق التغيير الديمقراطي، تقرير منشور بمجلة "سياسات عربية"، العدد 39 ماي 2019، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر.

²⁴- خالد التيجاني، السودان: الاقتصاد في الواجهة، منشورات منتدى السياسات العربية، تاريخ الاطلاع 18 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3e8ySLC>

²⁵ - [Human Development Reports \(undp.org\)](https://www.undp.org/)



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

السيناريو الأول: ستؤدي قناعة الأطراف المتنازعة بتكلفة غياب التوافق والشراكة على حفظ مكانتهما وقدرتهما على التحرك، سواء لناحية المكون المدني وتياراته المختلفة أو داخل الجيش وحلفائه، إلى تخفيض سقف مطالبهما وتقديم التنازلات المتبادلة، مما يجعل إخراج الجيش من العملية السياسية كما تسعى غالبية الشارع والقوى الديمقراطية غير ممكنة. مقابل استبعاد الهيمنة المطلقة للجيش على الحكم وقدرته على التصرف بدون مخاطر أو كوابح في الداخل والخارج. منحى هذا السيناريو ظهرت معالمه منذ اليوم الأول للانقلاب بخروج تظاهرات رافضة لخطوات الجيش خلفت ضحايا، إضافة إلى الردود القوية والسريعة التي عبرت عنها الأطراف الخارجية ومؤسسات المجتمع الدولي، والتي أدانت هذه الخطوة وهددت السودان بالعزلة من جديد، في حالة عدم العودة إلى مخرجات الشراكة بين المدنيين والعسكريين ومواصلة مسار الانتقال الديمقراطي.²⁶

السيناريو الثاني: تزايد الشكوك وفجوة انعدام الثقة بين الأطراف المتصارعة والمتنافسة، هذا الأمر سيتجاوز الخلاف العسكري/ المدني، ليلقي بظلاله من داخل مكونات بعضهما بشكل أكثر حدة، لا سيما بعد استقالة عبد الله حمدوك، كأبرز تجلي للوضع المحرج الذي وضع فيه رئيس الوزراء وانحسار خيارته السياسية نتيجة التطورات السياسية التي أفرزها الانقلاب، مما أفقده عديد النقاط من رصيده الشعبي والمساندة القوية لحاضنته السياسية كما هو الحال قبل اتفاق 21 نونبر 2021. هذا السيناريو من شأنه إعادة خلط أوراق المشهد السياسي في البلاد، مما يهدد بتصاعد الاحتجاجات ويعطي فرصة لبعض الأطراف من داخل الجيش والأجهزة الأمنية أو الحركات والتنظيمات المسلحة المرتبطة بالنظام السابق، بهدف جر البلاد نحو الفوضى والعنف.

²⁶ - المشهد السياسي في السودان بعد اتفاق نوفمبر، تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 دجنبر 2021، تاريخ الاطلاع 17 دجنبر 2021. <https://bit.ly/3Fbdrp3>



إشكالية الحكم بين العسكريين والمدنيين: قراءة في تطورات التجربة السودانية

خاتمة

حولت الورقة تقديم تفسير لتعثر تجربة السودان في تحول سياسي وتجديد للسلطة بشكل سلمي وفي إطار التوافق بين المكون العسكري والمدني. لتصل إلى خلاصات تزكي من تلك الطروحات المشككة في نجاح مسار البناء المدني للدولة ولتنظيم شؤون الحكم، في ظل حالة التموقع الشبكي للبنية العسكرية والأمنية على مفاصل الحياة الاقتصادية وتوزيع المنافع الاجتماعية داخل البلاد، لا سيما أمام ما وفرته البيئة الخارجية من اسناد أو إجماع في المساعدة على الانتقال الديمقراطي، سواء تجلى ذلك في الدعم الذي تلقاه الجيش من قبل دول الخليج كالسعودية والامارات إضافة الى دولة مصر، أو من خلال عدم كفاية تأثير رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان، في تلبية المطالب المعيشية للمواطنين، بعد عقود من الحرمان وفشل السياسات العمومية لحكم عمر البشير.